

الفصل الرابع

قومية النفط

غالباً ما تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنفط على الدولة - الأمة مثيرة للخلاف ومسببة للانحلال. ومع ذلك، ففي النصف الثاني من القرن الماضي، كان النفط الأداة في الصراع من أجل إقامة درجة من الاستقلال الاقتصادي عن القوى الاستعمارية السابقة وهيمنة الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية.

ولقد حاولت بعض الدول المنتجة للنفط، في السبعينيات من القرن العشرين، منذ مدة قصيرة استخدام وضعها المتحسن في السوق لتحقيق غايات سياسية مباشرة عبر الحظر الذي فرضه العرب على النفط، وكانت هناك جهود لفرض حوار حول عدم المساواة الاقتصادية العالمية. وقد ارتبطت هذه الجهود شعبياً بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تأسست رسمياً في عام 1960. وفي الواقع، غالباً ما تم إلصاق صفة الشر بأوبك؛ لحوادث لم تكن من صنعها. فالحظر، كما أشرنا سابقاً، قد بدأه العرب المنتجون للنفط. في حين أن حوار الشمال والجنوب كان مبادرة قامت بها أوبك، وبالأخص الجزائر، تلك الدولة البارزة في حركة عدم الانحياز.

لربما تكون أوبك قد ارتكبت الأخطاء على مدى السنين، مثل قرارها المدمر بزيادة الإنتاج قبل أسابيع فحسب من الانهيار الاقتصادي الآسيوي في أواخر عام 1997. وفي بعض الأحيان، قد يكون لها سبب سياسي، عندما قام الإرهابي الأسطوري كارلوس باختطاف الوزراء في عام 1975 أو عندما تم وضع صورة الوزير الإيراني فوق الكرسي الذي كان يجلس عليه في أثناء الاجتماعات، وذلك بعد إلقاء القوات العراقية القبض عليه، أو عندما لام العراق الكويت وضغط لرفع «الأسعار المرجعية» قبيل غزوه لجارته الجنوبية الغنية بأيام. لكن المنظمة الآن في عقدها الخامس، وقد استطاعت البقاء على الرغم من التنبؤات التي لا حصر لها بزوالها، ولا تزال تحظى باهتمام الإعلام

والصناعة والحكومات، وهي ترمز، كما لم تفعل أي هيئة دولية أخرى إلى محاولات البلدان المنتجة للسلع لتنسيق السياسات والتأثير على الإيجار الذي يحصلون عليه لقاء ثرواتهم الطبيعية.

وفي الواقع، فإن تاريخ أوبك يتسم بالاعتدال، وحتى المصالحة مع الدول المستهلكة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبالرغم من أن هناك نقاشاً دائراً حول ما إذا كان الاعتدال نابعاً من طبيعة المنظمة أو من النفوذ الطاغي للمملكة العربية السعودية أو من الصعوبات التي تواجه تشكيل سياسة متماسكة من أعضاء يتميزون بذلك القدر الهائل من التنوع الجغرافي والاجتماعي.

كانت الفكرة القائلة: إن على البلدان المنتجة السيطرة على احتياطات النفط لديها عوضاً عن قبول مستويات الإنتاج والأسعار التي تحددها شركات النفط الأجنبية قد وجدت التعبير عنها في أمريكا اللاتينية، تلك المنطقة المنتجة للنفط، حيث كانت الدولة القومية فيها قد تحددت من ناحيتي الجغرافيا والمفهوم في وقت أبكر من الشرق الأوسط أو أفريقيا. وكان تيرزيان في دراسته الرائعة عن أوبك⁽¹⁾، قد حدد عام 1936 في فنزويلا والمكسيك، حيث بدأ هذا كله. ذلك أن إضراب عمال النفط في فنزويلا احتجاجاً على الشروط التي تفرضها شركات النفط الأجنبية أطلق عملية أدت إلى تحرك الحكومة وقيامها بالاستيلاء على بعض أرباح الشركات، أولاً بفرض ضرائب أعلى وفيما بعد، عن طريق التأمين. ولكن قبل التأمين، عانت فنزويلا من منافسة نفط الشرق الأوسط الأرخص. ويقول تيرزيان: إن تجربة وضع الدول المنتجة في مواجهة بعضهما بعضاً قد ولدت فكرة إنشاء أوبك. وفي المكسيك ذات التقاليد الثورية العريقة، كان من شأن حكم أصدرته المحكمة العليا لصالح مطالب عمال النفط أن أدى إلى تأمين الصناعة على نحو أسرع، في وقت مبكر مثل عام 1938.

وفي الشرق الأوسط، وبحلول الخمسينيات من القرن العشرين، نشأ حراك مفعم بالحيوية مع قيام حكومة مصدق بتأمين الصناعة في إيران وتأمين ناصر (جمال عبد الناصر) لقناة السويس التي كان نفط الخليج يتدفق عبرها إلى الغرب. وفي عام 1966 سوف تسيطر سورية على خط الأنابيب الذي يجتاز أراضيها. كما أن العدوان

الثلاثي الذي شنته إسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا على مصر في عام 1956 أدى إلى توسيع حظر النفط العربي المفروض على إسرائيل ليشمل بعض الدول الأوروبية الغربية مدة من الزمن، الأمر الذي فرض تطبيق تقنين قصير الأمد في النفط.

وقد تمت الإطاحة بمصدق، ويعزى السبب في ذلك إلى حد كبير إلى قيام كارتل شركات النفط الأجنبية والدول المستهلكة القوية بمقاطعة النفط الإيراني. وسوف يمضي عقد من الزمن قبل تطوير جيل جديد من شركات النفط من دون الحصول على الامتيازات التقليدية في المناطق المنتجة للنفط، مما أدى إلى تشكيل المجال الذي تحتاجه البلدان المنتجة لمواجهة الشقيقات السبع.

أوبك: المنتجون يشددون على مطالبهم

اتسمت السنوات الأولى لأوبك بالجبن؛ لكون المنظمة في طور التأسيس. فكانت الشركات الحاصلة على الامتياز تحدد أسعار النفط ومستويات الإنتاج في كل بلد. ويصف الشلبي ذلك بأنه نظام للتسعير تم تقليصه «إلى مستوى السرقة» ويتابع حديثه قائلاً: «إعانة مالية حقيقية للنمو الاقتصادي للدول الصناعية»⁽²⁾. وعلى الرغم من أن الخطوة الأولى لأوبك في اتجاه التسعير كانت لطيفة في الشكل - للتأكيد على أنه لا يسمح للشركات تخفيض الأسعار أو تعديلها من دون التشاور مع الحكومات المنتجة - ويقول الشلبي: إن ذلك كان مهماً في الجوهر بوصفه «الحدث الأول في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يقدم دلالة عملية، وإن كانت محدودة، لمفهوم عدم تنازل الدول النامية عن حقها في سيادتها على مواردها الطبيعية». وعلاوة على ذلك، فإن أوبك قد نهت إلى أن الأفعال الجماعية والتضامن ما بين الدول المنتجة كان أمراً حاسماً في التأكيد على ذلك الحق. لقد حرضت أوبك على التطوير الأوسع لقومية الموارد، الأمر الذي دخل في السياسات المتجهة نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. وإن التزايد التدريجي لقائمة الدول الأعضاء - من خمسة في عام 1900 إلى ثلاثة عشر عضواً في عام 1973 - جعلها قادرة على إعادة التوازن لأنظمة التسعير لإزالة قدرة شركات النفط على تقويض الحكومات الأكثر حزمًا عن طريق الحصول على النفط الخام من حكومات أكثر إضعافاً.

على الرغم من أن ليبيا لا تعد حالياً منتجاً كبيراً بمعايير أوبك، إلا أنها اضطلعت بدور حيوي في عام 1970 عندما أظهرت الحكومة المعينة حديثاً التي تستلمهم من جمال عبد الناصر أنه بالإمكان شن هجوم بناء على الأسعار. فالصناعة النفطية في ليبيا لم تكن مبنية على امتيازات تمنح لاتحاد من الشركات، بل بالأحرى إلى قرابة عشرين شركة كل منها تعمل بصورة مستقلة. وقد طالبت الحكومة بتخفيض في الإنتاج وأرباح أكبر. وتم التوجه نحو الشركات واحدة إثر أخرى، فحققت ليبيا أسعاراً أعلى لنفطها العالي الجودة، وذلك تعويضاً عن الأسعار المنخفضة سابقاً، واعترافاً بمبدأ المراجعة الدورية للأسعار.

لقد تم تعلم الدرس، وفي وقت لاحق من ذلك العام وافقت أوبك على إجراء مباحثات جماعية مع الشركات حول الأسعار. وفي السنة اللاحقة، توصل اجتماع أوبك الذي عقد في طهران إلى أن على الأعضاء فرض أسعار جديدة وإصدار تشريعات إن دعت الحاجة إلى ذلك، وتطبيق حظر على الشركات غير المتعاونة. وقد بينت نتائج اتفاق طهران الذي عقد مع الشركات أن بإمكان الدول المنتجة مساومة الشركات على أساس المساواة، وذلك في مدة الطلب المتنامي بسرعة. وتم تطبيق هيكلية تسعير جديدة يفترض أن يستمر التعامل بها مدة خمس سنوات، ورفع أسعار النفط الخام نحو 45 سنتاً للبرميل، والبدء بزيادات سنوية صغيرة، وتمت إعادة العمل بالتمايزات السعرية وإلغاء بعض الحسومات السعرية للشركات. وفي الواقع، إن نمو سوق الصفقات الفورية خارج النظام التقليدي والأسعار الثابتة قد قوض تلك الهيكلية. ومع زيادة الطلب العالمي وإزالة الولايات المتحدة لحصص الاستيراد، ازدادت قدرة الشركات على الحصول على أسعار أعلى للنفط الخام الذي يباع في السوق الفورية عوضاً عن الأسعار المحددة المتفق عليها مع المنتجين. وفي الوقت ذاته، رأى المنتجون قيمة إيراداتهم تنخفض بالتوازي مع انخفاض قيمة الدولار، وفصل الدولار عن معيار الذهب. وأثبتت الشركات أنها عنيدة، وعلى خلفية زيادات إضافية في الأسعار في خضم حرب أكتوبر/ تشرين الأول في الشرق الأوسط، أعلنت أوبك من طرف واحد زيادة بنسبة 70% في الأسعار لتصل إلى

3.11 دولارات لبرميل النفط العربي الخفيف، وهو سعر يشكل انعكاساً للأسعار التي تشهدها السوق المفتوحة.

ومع حلول شهر ديسمبر / كانون الأول كان حظر النفط العربي لبلدان مستهلكة مختارة قد دفع بأسعار السوق الفورية نحو الارتفاع؛ خشية حدوث نقص وقامت أوبك بخطوتها البارزة، ألا وهي رفع أسعارها بنحو 140%. وفيما يعكس هذا القرار ظروف السوق بوضوح، إلا أن الشلبي يشير إلى أن التفسير الذي تم التقدم به مختلف من الناحية الكمية عن كون أوبك تاجراً يرفع بشكل انتهازى أسعاره عن الأسعار السائدة في السوق. بل كان مبنياً على حسابات تكلفة المصادر البديلة للطاقة، وهي طريقة أكثر تعقيداً وتلحظ أهمية النفط للاقتصاد العالمي.

وفي الواقع، عندما حصل الانفجار اللاحق في أسعار السوق الفورية في أثناء الثورة الإيرانية، كانت أسعار أوبك أدنى منها بكثير. وعلى الرغم من أن ذلك يعزى جزئياً إلى الطبيعة البطيئة لعملية اتخاذ المنظمة للقرارات، لكنه يعود في معظمه إلى تحفظ المملكة العربية السعودية حيال رفع الأسعار. وفي شهر مايو/ أيار من عام 1979، كانت المملكة العربية السعودية ملتزمة بالسعر المحدد البالغ 14.5 دولاراً فيما كانت الشركات تبيع النفط بسعر يتراوح ما بين 23 - 24 دولاراً للبرميل. وفيما انتهز منتجو بحر الشمال الفرصة لرفع أسعارهم بنسبة زادت على 10%، كانت الزيادات الرسمية لأوبك 5% فقط. ويسجل ترزيان أن أحد نتائج السوق ذات المستويين زيادة هائلة في الفساد على نطاق كبير جداً، وبشكل خاص في دول المنطقة، حيث قام أفراد ينتمون إلى النخبة ببيع كميات من النفط المخصص لهم بالسعر الرسمي في الظاهر، ولكن بعمولات وإتاوات بلغت عدة دولارات إضافية للبرميل الواحد.

وحتى على المستوى الرسمي، كانت هذه الفجوة ما بين الأسعار السعودية، وتلك التي يبيع بها منتجون آخرون تمثل خسارة تزيد عن 23 مليار دولار في المدة التي امتدت ما بين فبراير/ شباط 1979 وسبتمبر/ أيلول من عام 1981. وسوف تكون خسارة الخزينة السعودية أكبر إذا ما تمت الحسابات وفق أسعار السوق الفورية.

ومن حيث الممارسة، يبدو أن قسماً لا بأس به من هذه المليارات قد انتهى به المطاف إلى الحسابات المصرفية لعدد محدود من النخب ووسطائهم⁽³⁾.

وإن الصراع بين أوبك والشركات حول من سيطر على التسعير تمت تنحيته جانباً إثر إنشاء السوق الفورية وازدياد أهمية السوق الآجلة لاحقاً. ووفقاً لوجهة نظر الشلبي فإن المنظمة لن تكون «المشرف الوحيد على الأسعار» كذلك لن تكون الشركات قادرة على فرض الأسعار، على الرغم من أن كلا الطرفين سيكونان مؤثرين بدرجة أقل أو أكثر اعتماداً على اتحاد الكواكب في أحوال ظروف السوق في وقت معين.

ولكن لم تكن السيطرة على الأسعار هي السبيل الوحيد الذي انتهجته دول أوبك. فالضغط باتجاه المشاركة المباشرة في استكشاف موارد بلادهم أو التأميم ارتبطا بذلك الأمر، لكن جانبه السياسي كان أكبر. وفي عام 1968، اقترحت أوبك المشاركة على نطاق أولي بنسبة 20%، ثم ارتفع ليصل إلى 51%، مع دفع تعويض، وكانت المشاركة الطريق التي اتبعتها معظم دول الخليج العربي، فيما كان العراق وإيران الاستثناءين الكبيرين. ولكن لم يكن هناك نموذج واحد. ففي المملكة العربية السعودية كانت الحكومة قد اشترت في عام 1973 حصة بلغت 25% من أرامكو، وهي كونسورتيوم للشركات الأمريكية صاحبة الامتياز سوكال وتكساكو وإكسون وموبيل، بالإضافة إلى اكتسابها الحق بتسويق كمية من النفط. واكتمل الاستحواذ التدريجي على أرامكو في عام 1980. وتحركت الكويت بخطى أسرع، إذ حصلت بسرعة على 60% وتجنبت أي التزام ببيع حصتها من النفط الخام إلى الشركات. وكانت هذه الفكرة الأخيرة مهمة؛ لأنها ألزمت الحكومة بإنشاء مؤسساتها التسويقية، وبذلك أصبحت لاعباً حقيقياً في السوق عوضاً عن امتلاك النفط على نحو اسمي وترك القرارات التي تخص المبيعات والتسويق بين أيدي شركات النفط الأجنبية. واتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة مشابهة. وكانت لقطر السيطرة الكاملة على عمليات النفط الحاصلة على أراضيها. ولكن مرة أخرى، بالاتفاق.

وفي إيران، ظلت شركة النفط الحكومية المالك القانوني لحقول النفط حتى بعد الإطاحة بحكومة مصدق، فيما كانت شركات النفط الغربية من الناحية الفنية

تعمل بصفة مقاولين. ولكن بالرغم من أن الشركات قد تم تحويلها إلى «مساعدين» يقومون بشراء وتسويق النفط الخام الإيراني وفق عقود طويلة الأجل مع حسومات، فإن إيرادات الحكومة كانت تماثل إيرادات الدول التي انتهجت سبيل المشاركة.

وبالرغم من أن نيجيريا قد أممت أصول شركة بي بي في عام 1979، إلا أن المشاركة كانت النموذج المسيطر هناك إلى يومنا هذا. ويتم إنتاج نحو نصف نفط نيجيريا بواسطة شركة شل لتطوير النفط «شل بيتروليوم ديفيلوبمنت كومباني» المشغلة لمشروع مشترك تملك الدولة فيه 55% وشل 30% وتوتال 10% و أجيپ 5%.

لقد بدأ التأميم الذي فرضته الدول الأعضاء في أوبك مع الجزائر (بينما قامت المكسيك وبوليفيا والبيرو والدول التي تدور في فلك كل من الاتحاد السوفييتي والصين بالتأميم في وقت أبكر)، ففي عام 1967 استولت الجزائر على القسم الأكبر من الإنتاج والتسويق. ثم قامت ليبيا بتأميم أصول بي بي. واستولى العراق في عام 1972 على شركة نفط العراق في الشمال، وفيما بعد، على شركة نفط البصرة في الجنوب. وفي فنزويلا، أدت الانقلابات اليمينية التي تميل إلى عقد صفقات مع شركات النفط الأجنبية إلى تأخير التأميم عقوداً من الزمن، وتم إنجاز هذه الخطوة أخيراً في عام 1974، على الرغم من أن منح الشركات صفقات رافعة مرضية لقسم كبير من النفط الخام للبلاد.

ولم يكتفِ كبار المنتجين بالتأكيد على حقهم في الحصول على نصيب الأسد من إيرادات مواردهم الطبيعية والتأثير على الأسعار التي تباع بها، بل وعلى حقهم في القيام بقرارات تتعلق بمعدل الإنتاج والتسويق، وهذا ما أحدث نقلة نوعية في بنية أسواق النفط العالمية. واليوم نجد أن 14 شركة من بين أكبر 30 شركة نفط عالمية من حيث إنتاج واحتياطيات النفط والغاز الطبيعي تعود ملكيتها الكاملة للدول، وأربع شركات أخرى غالبيتها ملك للدول⁽⁴⁾. ومن بين أكبر أربع شركات في العالم - ثلاث تملكها الحكومات - شركة أرامكو السعودية، وبدفسا الفينزويلية وشركة النفط الإيرانية الوطنية - أما شركة إكسون موبيل فهي الشركة الوحيدة غير الحكومية.

لا يمكن النظر إلى هذا الانتقال الهائل للثروة من حفنة من شركات النفط الغربية والدول المستهلكة الصناعية إلا بوصفه أمراً أكثر إنصافاً مما كان يحصل سابقاً. ولكن ينبغي ألا ننسى أنه إنجاز محدود. وكنا قد درسنا في فصل سابق، موضوعات توزيع الإيرادات ومخاطر النزاع وازدياد الفقر والظلم والحكم الشمولي التي ترافق الثروة النفطية. كما يجب أن نتذكر أن دول OECD لم تخسر الثروة النفطية لصالح الدول الأعضاء في أوبك، وإنما أصبحت تصلهم عبر طرق أخرى وحسب، إذ يتم تدويرها عبر مشتريات السلاح والقروض المصرفية بدلاً من ناقلات النفط. وفي عام 1974، كانت الإيرادات الهائلة غير المتوقعة قد سمحت للدول الأعضاء في أوبك بتعزيز الفائض الهائل لديها. ولكن الفائض في ميزان المدفوعات البالغ 67 مليار دولار سرعان ما أصبح عجزاً بمقدار ملياري دولار؛ لأنهم افترضوا من المصارف الأوروبية والأمريكية واليابانية، وأخذوا يشترون ويشترون⁽⁵⁾. وكانت الأموال المدخرة ليوم أسود، قد استثمرت في دول OECD، وبلغت بحلول عام 1977 نحو 58 مليار دولار، أو قرابة 60 ملياراً بالعملة الأوروبية في التاريخ ذاته⁽⁶⁾، وعلى نحو أضيق، كانت شركات النفط الوطنية ذات معيار مختلف. وقد وجه تيرنر نقداً لاذعاً للسنوات الأولى من عمر شركة النفط الوطنية النيجيرية، مصوراً إياها على أنها ضعيفة تكنولوجياً وأصبحت مجرد بقرة حلوب للشركات المشغلة الغربية⁽⁷⁾. وكانت الحاجة إلى الحصول على التكنولوجيا، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمياه العميقة والغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى الحاجة إلى رأس المال عوامل شجعت على إعادة إدخال الشركات الخارجية إلى الصناعات الهيدروكربونية للدول الأعضاء في أوبك.

من الحصول على الجزء إلى المصرف المركزي

غالباً ما توصف أوبك بأنها منظمة كبيرة جداً وخفية غير مرئية، لكنها ليست ولم تكن كذلك أبداً. فلو كانت هذه هي الحال لكانت قد تمتعت بنفوذ أكبر بكثير. فالسوق الذي يحاول أعضاؤه ترويضه فيما يركبونه يكون عنيفاً ولا يمكن التنبؤ به إلا باستعادة الأحداث الماضية. وكل قرار يتخذه الوزراء في اجتماعات أوبك يستحق أن يقوم محلل نظرية اللعب (Game - theory) بإمعان النظر فيه، وتفحصه بدقة. وما يحافظ على

تماسك الأعضاء الرغبة في زيادة الإيرادات إلى الحد الأقصى، والاعتقاد بأن ذلك يمكن أن يتم على أفضل صورة عن طريق العمل كمجموعة واحدة. ومع ذلك فهم منقسمون بفعل العديد من الأمور. فالدول ذات الاحتياطات الأصغر والتكلفة الأعلى، ثمة ما يغيرها بالسعي للحصول على أسعار أعلى لاستغلال هذا المورد المحدود إلى أقصى حد. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فإن احتياطاتها الهائلة والتكلفة المنخفضة للإنتاج قد وجها المملكة تقليدياً، نحو السعي لإنتاج كميات هائلة بحد ذاتها، ومن ثم الحصول على حصة أكبر في السوق، بأسعار أقل مع أخذ المدى البعيد في الحسبان (على الرغم من أن ضعف الدولار والضغط على ميزانية المملكة قد أثارا الشكوك بأن هذه المقدمة المنطقية الأساسية يمكن تحديها).

وتحتاج الدول الأعضاء ذات التعداد السكاني الأكبر إلى الكفاح ضمن أوبك للحصول على حصص أو أنصبة تصدير أكبر من سقف الإنتاج الكلي. وهذه هي الحال مع نيجيريا، على سبيل المثال التي تزرع تحت عبء الضغط الذي تمارسه شركات النفط لزيادة الإنتاج مع اكتشاف الاحتياطات الجديدة قبالة الشاطئ. وعلى أساس الاحتياطات والتكاليف، من المتوقع للعراق أن يتبنى سياسة شبيهة بتلك التي تنتهجها المملكة العربية السعودية، لكنه كان طوال الثمانينيات صقراً من صقور الأسعار؛ لحاجته إلى الأموال لمواصلة حربه ضد إيران.

لقد أصبح نظام الحصص مرادفاً لأوبك على الرغم من أنه لم يكن ذا شأن في العقدين الأولين من حياة المنظمة بعد فشل المحاولة التي تمت في عام 1964 للبدء بنظام الحصص. يقوم هذا النظام على دراسة مقدار الطلب على نفط أوبك، ثم تقسيم الحجم الإجمالي ما بين الدول الأعضاء وفقاً لمعادلة تأخذ في الحسبان العوامل المادية مثل الاحتياطات والاستطاعة وبعض العوامل الاجتماعية. ولطالما كان توزيع الحصص موضع جدال دائم. وقد تولت المملكة العربية السعودية أمر سداد معظم حصة العراق بعد غزو الكويت، وطالب نظام صدام بإعادته له فيما احتجت المملكة العربية السعودية بأن الطلب المتزايد قد جعل ذلك أمراً غير ضروري. وتقوم الإمارات العربية المتحدة والكويت بمراقبة بعضهما بعضاً عن كثب؛ لتضمننا عدم

إقدام إحداهما على خطوة على حساب الأخرى. وتطالب دول ذات اكتشافات جديدة ضخمة - مثل نيجيريا والجزائر في الوقت الحالي - بإعادة النظر في حصصها من أجل زيادتها.

وتراقب الأسواق بدقة نظام الحصص بوصفها إشارة تدل على مدى التشدد في اتفاقيات أوبك. وإذا كانت الأسعار مرتفعة، فمن المتوقع أن تغش بعض الدول الأعضاء لزيادة دخلها للحدود القصوى، لكن ذلك يساعد طبعاً على تخفيض الأسعار. وإذا كانت الأسعار منخفضة فسوف يلجأ بعضهم لزيادة الإنتاج لتعويض خزينتهم عن الدخل الأقل من المتوقع، وهكذا يجعلون الأسعار تنخفض أكثر وأكثر. وفي أواخر التسعينيات، قامت فنزويلا من دون خجل بتجاوز حصتها مدة طويلة من الزمن، مما أثار غضب الأعضاء الآخرين فيما دعا وزير النفط فيها أقرانه لإنشاء «نموذج جديد للسوق»، ومن الواضح أن هذا يعني علاقة أوثق بالمستهلكين، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية في حالة فنزويلا، وكان ذلك جزءاً من رزمة تدفع لفتح فنزويلا من جديد أمام شركات النفط الأجنبية، وربما تؤدي إلى خصخصة شركة النفط الحكومية.

وقبل الهبوط الحاد للأسعار أواخر عام 1997 بشكل خاص، كان تنوع مطالب الدول الأعضاء والحاجة للتوصل إلى تسويات لضمان الحصول على الإجماع يعنيان حدوث تلاعب على نحو متكرر وقرارات تجارية ملطخة باعتبارها سياسية. ولما كان التنبؤ بسوق النفط فنناً أكثر منه علم، فإن نطاق الكارثة يعد كبيراً، كما أظهر اجتماع الوزراء في جاكرتا أواخر عام 1997. حيث تمت زيادة الحصص قبيل انفجار الفقاعة الاقتصادية الآسيوية بأسابيع قليلة. وهذا ما أدى إلى الهبوط الحاد في الطلب، وتبعته الأسعار التي وصلت في آخر المطاف إلى أدنى مستوياتها منذ اثنتي عشرة سنة، لتبلغ في بعض الحالات، أقل من 10 دولارات للبرميل.

وأخيراً، أعادت الدول المنتجة إحكام قبضتها، ولكن ذلك لم تقم به أوبك بوصفها أوبك. بل إن الدولتين الرئيستين: وهما المملكة العربية السعودية وفنزويلا، اللتين كانتا تتنافسان بحدة للحصول على سوق الولايات المتحدة قد اجتمعتا مع المكسيك

الدولة غير العضوة في أوبك (والمصدر الآخر الكبير للولايات المتحدة) لإعلان تخفيض كبير في الإنتاج من أجل استقرار الأسعار. (وقد توصلوا إلى اتفاق فيما بينهم حول الوصول إلى سوق الولايات المتحدة). وحملوا هذا الاتفاق إلى أوبك وقام الأعضاء بتفحص آفاق التخفيضات التي عرضها أعضاء المنظمة. وفضلاً عن ذلك، فقد أقتنعوا النرويج، ومجموعة من الدول العربية الأصغر المنتجة للنفط، وروسيا (نظرياً على كل حال) بالتعاون معهم.

وقد تمخض عن هذا منظمة أوبك جديدة موجهة بالإدارة أكثر، وبالسياسة على نحو أقل. وبعيداً عن أدبيات إعادة توزيع الثروة ما بين الدول النامية والمتقدمة التي ميزت قمة الجزائر في عام 1975، كان على المنظمة أن تعمل الآن مثل مصرف مركزي، فتحدد نطاقاً سعرياً إذا تم تجاوزه فسيطلق زيادات في الإنتاج، ويجلب خفضاً في الإنتاج إذا لم يتم الوصول إليه.

إن كون المملكة العربية السعودية محركاً أساسياً لاستعادة مستوى الأسعار في عام 1999 يعبر عن حقيقة أساسية حول أوبك، ألا وهي الأهمية الكبرى للمملكة العربية السعودية. فالمملكة باحتياطياتها الهائلة وقاعدة التكاليف المنخفضة وسياسة الحفاظ على استطاعة إضافية كبيرة، غالباً ما أدت دور «المنتج الموجه» ضمن أوبك، التي هي بدورها منتج موجه للسوق العالمية، تعدل الناتج ارتقاعاً وانخفاضاً وفقاً للطلب. وفي أثناء مرحلة النزاعات التي نشبت في الخليج، طمأنت الرياض الدول المستهلكة بأنها قادرة على تعويض النقص في الإمداد من العراق، وستعمل على ذلك.

وعلى نحو دقيق، فإن طول حياة احتياطيات المملكة العربية السعودية وتكلفتها المنخفضة جعلتها مؤيدة لأسعار أرخص مما يفضله الكثير من الأعضاء الآخرين أو معظمهم في الغالب. وانسجمت هذه السياسة مع العلاقة الإستراتيجية الوثيقة بالغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص، وهي نقطة أقرت بها الإدارة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة على حد سواء. وبالفعل، عملت المملكة على إغراق السوق عمداً بالنفط؛ بهدف إجبار الأعضاء الآخرين على القبول بأسعار أقل مما يرغبون فيه.

ويعد الاعتدال في التسعير وإزالة الصبغة السياسية عن النفط السمتين المميزتين للدول النفطية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وقد لاحظ أحد المعلقين قائلاً: «منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، وبغض النظر عن الاستفزاز والعداء الملاحظ في السياسات الخارجية للعديد من الدول الغربية... فإنه ما من دولة في مجلس التعاون الخليجي استخدمت «سلاح النفط»⁽⁸⁾ وتابع حديثه؛ ليستشهد بالمطالبات الصاخبة التي دعت الدول الخليجية المنتجة للنفط للرد على الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982 والكشف عن تسليح الولايات المتحدة لإيران (فضلاً عن العراق) في عام 1986 بوصفهما مثالين على الاستفزازات التي لم تستجب لها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

منذ السنوات الأولى لأوبك والتوقعات بزوالها تكاد تكون سمة دائمة. وكل خلاف وانخفاض في الأسعار يجلب معه توقعات جديدة بانهارها أو تقلصها لتقتصر على الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط. وقد أشار ترزيان إلى ذلك بالقول: لا يزال، حتى الآن، يطلب من المراسلين الذين يقومون بتغطية مؤتمرات أوبك إظهار هذه التنبؤات للعيان. وبعد الانهيار المفاجئ للأسعار في عامي 1997 - 1998، كتب مورس قائلاً: «اختفت قومية الموارد عملياً من خطابات العلاقات الدولية، وإلى جانب هذا التراجع جاء زوال أوبك التي كانت تتبجح فيما مضى»⁽⁹⁾. وبعد خمس سنوات، استمر الصحفيون في الاحتشاد في اجتماعات أوبك، وحملت تقارير التلغراف والجرائد والمذيع والتلفاز التنبؤات بنتائج اللقاءات وتحركات أسعار النفط والنتائج غير المتوقعة.

ومن شأن نظرة إلى أسعار النفط الحقيقية على الأمد الطويل أن تضع إنجازات أوبك ضمن السياق. إذ جعلت الزيادات المفاجئة في عامي 1973 - 1974 أسعار النفط الخام الخليجي تصل إلى 10 دولارات للبرميل الواحد ومنذ ذلك الوقت، باستثناء المدة الممتدة ما بين 1978 - 1984 لم يتم إحراز أي تقدم، وفي الواقع، إن أوبك أمضت سنوات طويلة في الدفاع عن الإنجازات الأولى. وقد اختلف المحلفون فيما إذا كانت أسعار 2003 - 2004 المرتفعة تشير إلى تحول أساسي. وبدأت بعض شركات النفط

في رفع توقعاتها حيال الأسعار التي استخدموها لتبرير المشروعات، وهي إشارة على الثقة بأن الأسعار ستظل مرتفعة. ولكن فيما كانت الدول الأعضاء في أوبك تتمتع بمرحلة من الأسعار المرتفعة وتستغلها لتملاً خزائنها، فإنها منذ أوائل عام 2004، كانت تقوم بكل ما في وسعها لتخفيض الأسعار التي ظلت مرتفعة بعناد.

تعدّ سياسة أوبك وممارساتها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لسوق النفط؛ نظراً لحجم احتياطياتها وإنتاجها. بيد أن السوق الآن أكثر تعقيداً بكثير مما كانت عليه في السنوات الأولى للمنظمة، فقد كانت أوراق اللعب الخطرة للقلقل السياسية في هذا الإقليم المنتج للنفط أو ذاك محصورة، شأنها في ذلك شأن الاختلاف المتكرر في المصالح بين الدول الأعضاء. ولكن تم إدخال أوراق جديدة، مناطق جديدة للإنتاج، وأنواع من الوقود البديل لتوليد الكهرباء، وسياسة للتعاون في احتياطيات الاستهلاك والمتاجرة متقلبة إلى أبعد الحدود في الصفقات الآجلة والخيارات، بالإضافة إلى السوق الفورية. فالأسعار الآن تتحرك وتستجيب بفعل مجموعة من العوامل التي بمقدورها أن تغلب سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة. وكون زيادات الأسعار التي تعود إلى أوائل السبعينيات ظلت باقية، ولم تتحسن يمكن اعتباره علامة على القوة الثابتة لأوبك أو ضعفها.

ولعل قومية الموارد في الستينيات والسبعينيات لم تعد موجودة داخل أوبك، والسبب في ذلك ربما يكون أن المنظمة مع كل ضعفها وفشلها، قد تحولت مع الوقت أو السوق بشكل أدق. ونظراً لإصرار أوبك على ممارسة درجة من النفوذ على السوق، فإنها أخذت تكافح لإدارته. ولكن مهما كانت التأكيدات على وحدة المجموعة واستمرارها في البقاء، ناهيك عن قدرتها الدورية إن لم تكن الدائمة على التنسيق لإحداث تغييرات هائلة في الإنتاج، ومن ثم التأثير على الأسعار، فإنها تظهر مدى صلتها بالدول الأعضاء فيها. ذلك أن إحدى عشرة دولة من كبار الدول المنتجة للنفط المتمركزة في الخليج العربي، بالإضافة إلى دول أخرى من شمال أفريقيا وغربها وآسيا وأمريكا اللاتينية تجد في عضوية المنظمة فائدة أكبر مما تجده في عدم انتمائها وتنصاع جميعها كثيراً أو قليلاً إلى نظامها. وقد قيل: إن أوبك

فشلت في جذب دول جديدة ذات إنتاج كبير إلى صفوفها، حتى ولو كانت أنغولا تدرس ملياً الانتساب إليها، وأظهرت المكسيك استعدادها للتعاون. ومثلما غادرت الغابون والإكوادور المنظمة - إذ إن صغر حجم إنتاجهما جعلهما غريبين عن الهيئة التي يسيطر عليها المنتجون الكبار - كذلك فإن عضوية أندونيسيا فيما تتراجع صادراتها النفطية تتطوي على مفارقة تاريخية.

عودة الشركات

إن الأهمية المتزايدة للغاز الطبيعي والتحدي الدائم لتوفير الاستثمارات للحفاظ على الناتج الهيدروكربوني وتوسيعه أدت إلى إعادة التفكير في موضوع الوعي القومي الذي ظهر في الستينيات والسبعينيات، وقد كان مورس محقاً في الإشارة إلى ذلك الأمر. وهكذا، هل أدت الحاجة المتزايدة لجذب استثمارات جديدة إلى التخفيف من استقلال الصناعات النفطية للدول الأعضاء في أوبك؟ ولماذا لا توجد منظمة للدول المصدرة للغاز؟

تورد وثيقة سياسة الطاقة لإدارة جورج دبليو بوش قائمة تضم الجزائر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أنها دول ترحب الآن بالاستثمار العالمي (بالإضافة إلى اليمن وقطر الدولتين من خارج أوبك). فيما لا تذكر أن إيران وليبيا والسودان والعراق كانت مفتوحة منذ وقت طويل للاستثمارات الغربية في صناعتي النفط والغاز الطبيعي، ولكن هناك عقوبات مفروضة عليها. وفي الأمثلة الثلاثة الأولى كانت الولايات المتحدة قد فرضت هذه العقوبات. وفي حالة العراق، كانت الأمم المتحدة هي التي فرضتها، ولكن ذلك لم يمنع الشركات الفرنسية والروسية والصينية من عقد صفقات مشروطة مع النظام. ولم تكن شركات النفط الأمريكية راضية بشأن العقوبات الأمريكية الأحادية ضد الدول المنتجة للنفط، وربما أثرت في قرار تسوية الخلافات مع ليبيا في أواخر عام 2003، ولكن العقوبات تظهر مرة أخرى أن السعي المجرد لتحقيق الأرباح التجارية لا يشكل الدافع وراء سياسة الطاقة في الولايات المتحدة، وإن كان يؤثر عليها بقوة.

اتخذت إعادة فتح أو الاقتراح بإعادة فتح الاحتياطيات للشركات الخارجية أشكالاً مختلفة في دول مختلفة. ففي إيران، كان ذلك يعود إلى ما قبل الثورة عندما كانت شركات النفط تعمل بوصفها شركات لمقاولين محظوظين. وفي المملكة العربية السعودية، يظل هناك رفض راسخ لفتح احتياطيات النفط، ولكن تمت إتاحة العمليات الأساسية للغاز الطبيعي. وفي فنزويلا، كانت احتياطيات النفط الثقيل أول ما أتيح للمستثمرين الخارجيين. وفي نيجيريا، حيث ظلت الشركات الأجنبية مهمة لكونها شريكة في المشروعات ومشغلة لها، أدت أعمال التنقيب في أعماق البحر ونمو الطلب على الغاز الطبيعي المسال إلى إتاحة الفرصة لشركات النفط الأجنبية لزيادة مشاركتها. وفي العراق، كان نظام صدام حسين قد أتاح حقولاً معينة ليتم تطويرها. وليس من الواضح بعد ما هي الوسائل التي سوف تعتمد الإدارة العراقية الجديدة للسماح بدخول الشركات الأجنبية، ولكن يجدر بنا أن نتذكر تعليق بيتر أوديل قبل خمس وثلاثين عاماً بأن «الاعتقاد الرسمي للولايات المتحدة يعدّ الشركات الأمريكية العاملة فيما وراء البحار وحدها من يضمن استمرار الإمدادات للولايات المتحدة»⁽¹⁰⁾.

من الواضح، أن الشروط التي تستثمر بموجبها شركات النفط في الدول الأعضاء في أوبك تختلف من بلد إلى آخر ومن مشروع إلى آخر. فالمفاوضات حول نسبة العائدات في إيران قد طالت سنوات في بعض الحالات. وفي اتفاقيات الغاز الطبيعي السعودي، تحتفظ أرامكو السعودية بحصة تبلغ 20% فيما الباقي لكونسورتيوم من الشركات يتولى تشغيل الحقول أيضاً⁽¹¹⁾. ولكن الأمر الجلي أن الدول بحاجة إلى الاستثمار، وترغب الشركات بالنفط والغاز الطبيعي، وذلك عندما يكون إنتاجها أرخص من أماكن أخرى فحسب. إن ما يحدث ليس عودة إلى حقبة الامتيازات، بل تخفيف للسيطرة القومية على الموارد وتأكيد على فشل الدول المنتجة في إتقان التقنيات الجديدة أو بناء الاحتياطيات المالية اللازمة لتطوير صناعتها التي تشكل شريان حياتها. وكانت إحدى نتائج ذلك تلك الضغوط التي مارستها الشركات على نيجيريا والجزائر لفتح مسألة توزيع الحصص ضمن أوبك، بحجة أن الاحتياطيات المكتشفة حديثاً ينبغي عدم تقييدها بالحصص الحالية. والأمر الأكثر إثارة، تلك التوقعات بأنه إذا تمكنت

الشركات من إحكام قبضتها بنجاح على قطاع النفط العراقي، فسيكون بمقدورها التأثير على تلك الدولة العضو المؤسس لأوبك باتجاه الحث من الوظيفة الأساسية للمنظمة بالدفاع عن الأسعار، وذلك عبر إحداث تغييرات في الإنتاج. ومن المرجح أن مثل تلك التوقعات خيالية، ولكنها مع ذلك تمثل طموحات اليمين الأمريكي.

لم تكن إعادة إدخال رأس المال الأجنبي تخلو من إثارة الجدل. ففي المملكة العربية السعودية وردت تقارير، مفادها أن وزير النفط لم يكن متحمساً بشأن استقدام الشركات، وتمت الإطاحة بالخطط الأولى التي كانت ستسمح لها بالوصول إلى العمليات الفرعية لقطاع الغاز الطبيعي. وظل الوصول الأجنبي إلى إنتاج النفط السعودي أمراً لا يمكن التفكير فيه. وفي الكويت، لقيت الخطط لفتح بعض حقول النفط أمام الشركات الأجنبية معارضة شديدة من البرلمان استمرت مدة طويلة. وفي فنزويلا، كان الرئيس الشعبي هوغو شافيز قد عكس الاتجاه نحو الخصخصة وأعاد التشديد على قومية النفط والإذعان لمبدأ أوبك القائل بالقيام بعمل جماعي. وفي نيجيريا، تنتشر بقوة الكراهية الشعبية لشركات النفط في المناطق المنتجة له. وتستمر الدعوات المطالبة بضرورة «تأهيل» الصناعة ومنح دور أكبر لحفنة من شركات النفط المحلية المستقلة الصغيرة. ولكن الإخفاقات السابقة والشكوك بأن الشركات المحلية ما هي إلا وسيلة أخرى لإثراء النخبة قد قللت من قوة مثل تلك الدعوات، وجوبت التحركات نحو خصخصة محطات تكرير النفط بإضراب عمالي عام. وفي العراق، تملص المجلس الحاكم الذي عينته الولايات المتحدة من إجراء محادثات المستثمرين الأجانب المحتملين في قطاع النفط على أساس أنه يجب أن تجريها حكومة ذات سيادة كاملة، فأخروا بذلك الخطط لزيادة الإنتاج بما لا يقل عن 5 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010، وهو إنجاز طموح لا يمكن تحقيقه إلا عبر اتفاقيات مشاركة في الإنتاج أو تدابير أخرى مع شركات النفط الأجنبية⁽¹²⁾.

ويجدر بنا إلقاء نظرة سريعة على اتفاقية المشاركة في الإنتاج (PSA بي إس إيه) بوصفها طريقة في تدبير استكشاف النفط والغاز الطبيعي. وكانت أندونيسيا أول من طور هذه الاتفاقية في الستينيات من القرن العشرين بوصفها طريقة لاستبدال الامتيازات

والحفاظ في الوقت ذاته على الاستثمارات الأجنبية. وهي تختلف عن النموذج القانوني الأنغلو-سكسوني الذي يركز على تحصيل الرسوم والضرائب ويسمح بتحويل ملكية الموارد إلى ما بين الأفراد والشركات. وتعود جذور PSA إلى القانون النابليوني، الذي يحافظ على حق الدولة في الموارد، ويسمح للدولة وحدها قانونياً بتطويرها، على الرغم من أن ذلك غالباً ما يتم عبر شركة أجنبية أو اتحاد للشركات الأجنبية. ومزية هذا النموذج أن بمقدور الحكومة إثبات عدم تخليها عن سيادتها، وبذلك تحمي نفسها من الاتهامات التي قد توجه لها ببيع ثروة البلاد. كذلك تعمل الشركة أو الشركات المتعاقد معها على تحمل المخاطر والتنفقات وحدها، فيما تمتلك الدولة أي نفط أو غاز يتم اكتشافه. والمكافأة التي يحصل عليها اللاعبون الذين لا ينتمون إلى الدولة تتمثل في أنه يتاح لهم استرداد رأس المال والتكاليف التشغيلية من الإنتاج والحصول على حصة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، من الإنتاج المستقبلي - الذي يطلق عليه اسم «أرباح النفط»، وهذه الحصة قد تخضع للضريبة لاحقاً - فيما تحصل الدولة على الباقي. ووفقاً لإحدى الروايات، فإن نحو 45% من البلدان سوف تعمل وفقاً لهذا النظام بحلول عام 2003 (13).

بيد أن نصيب الدول المنتجة من اتفاقيات PSA تختلف كثيراً. فالاتفاقيات الأندونيسية تقدم للحكومة نحو 85% من النفط والغاز الطبيعي. ومع تدافع الشركات الغربية للوصول إلى روسيا، فإن اتفاقية PSA التي تشمل حقل سخالين تمنح الحكومة الفيدرالية 70% من الإنتاج الذي يزيد عن حد معين. ولكن، بالنسبة للدول التي يتعين عليها أن تثبت وجود احتياطات تجارية لديها أو تلك التي تكون أضعف من أن تساوم المستثمرين المحتملين، فيمكن للحصة أن تكون أصغر من ذلك بكثير. ففي أنغولا، يقترب نصيب الحكومة من العشرين في المئة في مرحلة استرداد التكاليف. وفي اليمن، تحصل الشركة الكندية ترانسغلوب إنرجي وشركاؤها في المنطقة 32 على حصة تبلغ 71% من النفط في مرحلة استرداد التكاليف و40.5% في المرحلة التي تعقبها. أما أول استثمار نفطي في موريتانيا، وهو حقل شنقيطي الواقع في المياه العميقة، فلن يدر للحكومة سوى 13% من النفط في مرحلة استرداد التكاليف، ثم ترتفع النسبة فيما بعد لتصل إلى ما بين 25 - 30%.

وفيما تتمتع اتفاقيات PSA بمزايا تجذب الحكومات المضيفة، إلا أن مثالبها معروفة في الصناعة بوصفها تتضمن على العموم مستوى إيرادات أقل للحكومة، وهذا لا يظهر إلا في المستقبل. كذلك ينظر إلى مباحثات الاتفاقيات التي تتم على أساس كل حالة على حدة على أنها تفسح المجال للفساد. ومع ذلك، فإن مؤيديها يقولون: إن تجميد روسيا لهذه الاتفاقيات قد أعاق دخول استثمارات تبلغ عشرات المليارات من الدولارات وساعد في الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا، بحيث جعله لا يعدو أن يكون جزءاً صغيراً مما يتم في الصين.

كذلك، فإن أنظمة الرسوم والضرائب تعكس (وتبدل) مدى الجاذبية النسبية لمنطقة ما تنتج النفط أو الغاز الطبيعي وقوة الأطراف الداخلين في المباحثات. وهكذا، ففي أواخر عام 2003 أذاعت شركة أنكانا، وهي شركة كندية أخرى، تنتج نحو 20% من النفط الخام في الإكوادور، أنها ومجموعة من الشركات الأخرى تُعدّ الرسوم المفروضة عليها عالية جداً، وأنها أعلمت الحكومة بعدم مشاركتها في عمليات التطوير الأساسية المستقبلية إذا لم يتم تخفيضها⁽¹⁴⁾. وبالمقابل، كان من شأن الثقة الزائدة والإيرادات المتزايدة من الناتج المتنامي للنفط أن أتاح لكازاخستان أن تتشدد في شروطها وتطلق العنان لما أطلق عليه أحد الصحفيين: «القومية الاقتصادية». وهناك مقترحات تطالب بجعل سقف الملكية الأجنبية للمشروعات 50%، وإزالة الضرائب الثابتة، بالإضافة إلى فرض ضريبة معدلة جديدة يتم حسابها بناء على أسعار النفط⁽¹⁵⁾.

منظمة أوبك للدول المنتجة للغاز الطبيعي

كانت التغييرات التي حدثت في بنية سوق النفط الحافز لإنشاء منظمة أوبك، وهيمنتها الظاهرة للعيان في السبعينيات من القرن العشرين، وانطوائها على الاقتتال الداخلي وانحسارها لتقترب من أن تصبح من دون جدوى في قسم من الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وانبعاثها من جديد بعد عام 1999، والتوقع بازدياد أهمية العضوية فيها في السنوات القادمة. كذلك، فإن الاعتماد على التمويل والتقنيات الخارجية من أجل مزيد من التطوير لاحتياطات الدول الأعضاء أدى إلى

إفراغ وإضعاف روح الاعتماد الذاتي وقومية النفط التي تعود إلى السنوات الأولى. وأنه لمن المبكر جداً - فيما يتصل بنمو الأسواق العالمية للغاز الطبيعي، سواء كان ينقل بواسطة أنابيب أو على هيئة غاز طبيعي مسال - القول: ما إذا كانت الظروف مناسبة لظهور منظمة للدول المصدرة للغاز الطبيعي. ولكن يجدر بنا تقديم عرض موجز للحجج المؤيدة والمعارضة لها.

لا يتم بيع الغاز الطبيعي على أساس واحد فقط. إذ تتم في بعض أجزاء العالم مقايسة سعره إلى النفط، الذي ينافسه في بعض التطبيقات، وغالباً ما يتم إنتاجهما جنباً إلى جنب. ويشكل في أماكن أخرى، مثل الولايات المتحدة وربما المملكة المتحدة، سوقاً منفصلة تماماً. ويرى بعض الأطراف في الصناعة أن تسعير الغاز الطبيعي المسال يبقى متغيراً، إذ يتم تسعيره في بعض الأحيان بالمقارنة مع مشروعات أخرى، وأحياناً بالمقارنة والغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب، وأحياناً بالمقارنة مع النفط أو الفحم، وأحياناً تتم مقايسته بالمقارنة مع التضخم. ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى «جنوح» معظم الغاز الطبيعي. أي أنه يوجد في أماكن بعيدة جداً عن السوق المحتملة. وكان هذا السبب الذي قدم لعقود طويلة من الزمن لتبرير «إحراق» الغاز الطبيعي الذي يتم إنتاجه مع النفط الذي حصل في نيجيريا، مثلاً، على نطاق واسع وأدى إلى دمار بيئي. وفي هذه الظروف يقوم المستهلكون بقيادة السوق عوضاً عن الموردين. وتتمثل المسألة فيمن هو المورد المحتمل الذي سيقع عليه اختيار المستهلك المحتمل. ووفقاً لأحد كبار المديرين التنفيذيين، فإن: «الأهمية تعود إلى إمكانية الوصول إلى سوق الغاز وليس إمداده». وكانت تكلفة البنية التحتية اللازمة لإسالة الغاز ونقله وإعادةه إلى الحالة الغازية تشكل عائقاً أمام المنتجين من الدول النامية، مما أجبرهم على الاعتماد على المستثمرين الأجانب الذين يصبحون بعدئذ يملكون تلك الأعمال وسيطرون عليها.

ونستنتج مما سبق، أن إمدادات الغاز الطبيعي تتطلب عقوداً طويلة الأمد، ومن المؤكد أن الأمر كذلك من وجهة نظر مستثمر يدفع ثمن خط أنابيب يعبر الدول أو القارات. ويعتقد المديرون التنفيذيون لشركة بريتش غاز، وهي شركة رائدة في مجال

تجارة الغاز الطبيعي المسال في حوض الأطلسي، أن العقود طويلة الأمد ستكون هي السائدة. ووفقاً لهم سوف تكون هناك زيادة في أعداد الصفقات القصيرة الأمد، والمزيد من الشحنات للبيع الإفرادي أو «الفوري»، ولكن السوق في جوهره أقل «سيولة» من سوق النفط. ومن ثم، هناك التنوع الجغرافي والاجتماعي للموردين والموردين المحتملين للتجارة المزدهرة للغاز الطبيعي المسال، من أندونيسيا إلى غينيا ومصر وأستراليا وترينيداد ونيجيريا وماليزيا وقطر وإيران والجزائر.

وباختصار، يعتقد الذين لا يتوقعون نشوء اتحاد للدول المنتجة للغاز الطبيعي أن الظروف تُوجد رابطة ما بين الدول المنتجة والمستهلكة أو الوسطاء أقوى من تلك الرابطة التي تجمع ما بين الدول المنتجة. ولكن، كما رأينا، فإن الطلب على الغاز الطبيعي ينمو بسرعة، وتنتشر مشروعات محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال كالنفط في الولايات المتحدة، فيما مشروعات استيراد الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال آخذة في التطور على نحو مستمر في أوروبا كذلك. كما أن الاستهلاك في الدول النامية الآسيوية والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ارتفاع. وفي الوقت نفسه، فإن تكاليف التطوير آخذة في الانخفاض على نحو متسارع. ووفقاً لما لكوم برينديد المدير الإداري لمجموعة شل، فإن LNG في حوض الأطلسي الآتي من فنزويلا أو نيجيريا لم يعد إنتاجه أكثر تكلفة من الغاز الطبيعي الذي تنتجه الحفارات التقليدية في الولايات المتحدة وأرخص من ذلك الوارد من أسكا عبر خطوط الأنابيب. لقد تراجعت تكلفة محطات LNG بنحو الثلثين في غضون ثلاثين عاماً فيما انخفضت تكاليف التسليم الطويل المسافة إلى النصف منذ عام 1990⁽¹⁶⁾.

أما بالنسبة لتطوير المبيعات خارج نطاق العقود طويلة الأمد التي كانت عاملاً حاسماً في قدرة الدول الأعضاء في أوبك وتصميمها على دخول السوق بشروطها بدلاً من القبول بالأسعار المنخفضة التي تفرضها شركات النفط الكبرى، فإنه ينبغي التذكر بأمرين أساسيين: أولاً، بالرغم من أن سوق النفط الآن تدفعها أسواق الصفقات الآجلة والفورية بصورة عامة، إلا أن معظم نفط العالم لا يزال يتم شراؤه وبيعه على أساس تعاقد طويل الأمد. ثانياً، إن النطاق المتوقع للتجارة الفورية للغاز

الطبيعي المسال هو في الواقع كبير جداً. ويرى برينديد من شركة شل أنه سيصل إلى 10% من الإجمالي. ويعتقد رئيس بيتروناس شركة النفط والغاز الطبيعي الماليزية الحكومية أن السوق الفورية والشحنات المتاجر بها ستشكل 30% من الإجمالي⁽¹⁷⁾.

ويمكننا أن نتصور أنه مثلما أدى ازدياد الطلب على النفط، وما أعقبه من نشوء السوق الفورية ذات الأسعار الأعلى من الأسعار الآجلة إلى تهيئة الظروف لحدوث نقلة في توازن القوى من شركات النفط إلى الدول المنتجة، فإن عمليات مشابهة سوف يكون لها الفعل نفسه في سوق LNG. كذلك يمكن للأعداد المتزايدة من محطات الإمداد والاستقبال أن تتيح فرصاً أكبر لتقويض سيطرة العقود طويلة الأمد، بشكل خاص مع انخفاض تكاليف النقل. ومن الواضح أن الغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب لا يتمتع بالمرونة الفيزيائية نفسها - إذ يمكن للباخرة أن تغير اتجاهها فيما الأنابيب لا يمكنها ذلك - ولكن تطور المحاور التجارية والتعقيد التعاقدى المتنامي يتيح تنفيذ تبادلات معقدة وأنواع أخرى من الصفقات. ولما كان المستهلكون سيسعون إلى إقامة تنوع بالإمداد لأسباب تتصل بأمن الطاقة، فإن الغاز الطبيعي المسال وذاك المنقول بالأنابيب ينافص كل منهما الآخر على نحو متزايد، مما يجعل أسعارهما تتقارب أكثر فأكثر. وبذلك تزداد السهولة في سوق الغاز الطبيعي ككل. كذلك إذا استبعدنا أي دافع سياسي لتأميم الأصول، يمكن لتكاليف البنية التحتية المترجمة أن تزيد من قدرة الشركات المحلية، سواء كانت تملكها الحكومة أم القطاع الخاص، على الإقدام على رهانات كبيرة في مشروعات مستقبلية أو شراء حصص كاملة من لاعبين أجنب في مشروعات قائمة.

تأسس (منتدى الدول المصدرة للغاز GECF جي إي سي إف) في شهر أيار من عام 2001، الذي ضم الجزائر وبوليفيا وبروناي وإيران وأندونيسيا وليبيا ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا وفنزويلا. والبلاغات الرسمية للهيئة مليئة بالعبارات الرنانة المبهمة التي تتحدث عن «البحث معاً عن حلول واقعية ومبتكرة» و«الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية» والمصالح المشتركة ما بين الدول المنتجة والمستهلكة. ومع ذلك، يجدر بنا أن نتذكر أن الدول الأعضاء فيها يسيطرون على 66% من احتياطات

الغاز الطبيعي المثبت⁽¹⁸⁾، وأنها تضم سبع دول تتمتع بالخبرة من خلال عضويتها في أوبك، وأن (منتدى الدول المصدرة للغاز) هيئة للدول المنتجة تسيطر عليها الدول النامية. وحتى من دون روسيا، المسؤولة عما يقارب من نصف الاحتياطات الإجمالية للمجموعة، والمرشحة الأبعد لعضوية منظمة شبيهة بأوبك، فإن المنتدى يمتلك الأساس ليكون قوة ضاغطة أو اتحاداً للدول المنتجة القوية. وينبغي علينا ألا ننسى أن العقد الأول من حياة أوبك كان عقداً يتسم بالجبن وبناء الثقة.

صعود المستهلكين الجدد

لطالما كان أمن الطاقة -كما رأينا- واجهة للسياسة الخارجية والتفكير الجيوستراتيجي للدول الصناعية. والآن، نظراً لأن الدول النامية الكبرى أصبحت من كبار المستهلكين للنفط والغاز الطبيعي، فقد بدأت حكوماتها وشركاتها الوطنية بوضع سياسة للطاقة الأجنبية، وهذا -كما بينا سابقاً- يثير القلق في الأوساط السياسية الأمريكية لدرجة أن المنافسة والصين غدت بؤرة الاهتمام السياسي لسياسة الطاقة. وفيما ارتبطت قومية النفط في الدول النامية بالمنتجين، فإنها سترتبط أكثر وأكثر بالدول النامية التي تعد دولاً مستهلكة صافية مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا و/أو تتمتع بخبرة وسمعة سياسية يمكنها الإفادة منها مثل ماليزيا.

يواجه الصينيون قضايا معقدة ومتنوعة⁽¹⁹⁾. فبحلول عام 2020، سوف تكون الواردات أعلى بمرتين أو ثلاث مرات من الإنتاج المحلي، وسيأتي 90% منها من الخليج العربي. وسوف يزيد هذا من صعوبة توفير الحماية للاقتصاد من سوق النفط الأفغوانية. وفيما تعمل العوامل السياسية مثل مواجهة النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى عن طريق تطوير الصلات بدول المنطقة وروسيا، بالإضافة إلى كسب ولاء مناطق الويغور، من أجل الإنتاج المحلي في غرب الصين، إلا أن الاقتصاديات لا تدعم ذلك. وتم التخلي عن مشروعات لإقامة صلات أقوى في مجال الطاقة مع كازاخستان وروسيا في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. وعلى المستوى الجيوسياسي، فإن الصلات المقامة مع روسيا وإمكانية الوصول إلى النفط والغاز الروسيين قد تأثرت بفعل المخاوف المشتركة والعداوة ما بين موسكو وبكين. ولم تتمكن الصين، إلى حد

كبير، من الوصول حتى الآن إلى النفط والغاز الطبيعي لآسيا الوسطى وروسيا. حيث التدفق المباشر للنفط من كازاخستان إلى الصين في أدنى حدوده، وكما سبق أن ذكرنا، يعتمد مستقبل خط الأنابيب الذي يمتد من أقصى الشرق الروسي إلى الصين على سياسات الكريملن. وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون قد ضمنوا حتى الآن أن يتجه تدفق نفط بحر قزوين نحو الغرب عوضاً عن الشرق أو الجنوب. وفي الواقع، إن النفط الذي يتم إنتاجه من أحد حقول النفط الواقعة في غربي كازاخستان والذي تمتلك فيه شركة النفط الصينية الوطنية (CNPC سي إن بي سي) أكبر حصة، يباع إلى ما وراء البحار وليس إلى الصين. وكانت محاولات شركات النفط الصينية لشراء حصة شركة بريتش غاز في كونسورتيوم شمال بحر قزوين قد باءت بالفشل عندما عمل الشركاء (الغربيون) الحاليون على استباق العرض الصيني.

وحتى لو لم تحقق تحركات شركات النفط الصينية نحو آسيا الوسطى سوى نجاح محدود، إلا أنها ناشطة الآن في العديد من أجزاء العالم، حيث تحاول دعم عمليات الاستكشاف والإنتاج ما وراء البحار، وذلك مع ارتفاع الطلب المحلي. وفي عام 2002، اشتركت (سي إن بي سي) في ثلاثين مشروعاً، لتنفيذ العمليات الأساسية أو الفرعية، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وروسيا وأمريكا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى آسيا الوسطى. وكان أكثر من 140 فريق عمل يعملون لتوفير الخدمات في أكثر من أربعين شركة.

وتقوم سي إن بي سي وسينوبيك بعمليات لإنتاج النفط في البيرو والإكوادور وتظهران دلائل على الرغبة في التوسع. كان من المتوقع أن تستحوذ الصين على حصة تصل إلى 70% من محطة أوريموليشن التي تنتج الوقود المصنوع من القار الواقعة في فنزويلا، وأظهرت اهتماماً، وذلك بالتقدم بعرض لإنتاج الغاز الطبيعي في المكسيك⁽²⁰⁾. وفي أندونيسيا قامت شركة صينية أخرى تدعى (CNOOC سنووك) بزيادة حصتها في مشروع تانغو للغاز الطبيعي لتصل إلى 17%، مما جعلها ثاني أكبر شريك بعد المشغل بي بي⁽²¹⁾. وفي شهر شباط/فبراير من عام 2004، قام الرئيس الصيني بزيارة إلى الغابون في غربي أفريقيا، ووقع صفقة مع توتال غابون لتستورد الصين بموجبها النفط الخام الغابوني لأول مرة⁽²²⁾.

وقبل ذلك بشهر كانت المملكة العربية السعودية قد جعلت واشنطن تفكر ملياً، وذلك عندما منحت عقوداً لاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي المعدل في ثلاث مناطق. وكانت شيفرون تكساكو قد تقدمت بعروض للتعاقد في المناطق الثلاث كلها، ولكنها لم تفز بأي شيء، أي أن الشركات الأمريكية لم تفز بأي عقد. وكان كل من سينوبيك وسي إن بي سي قد تقدم بعرض لتلك المناطق الثلاث كلها، مما يدل على مدى الاهتمام الصيني الكبير، وقد فازت سينوبيك بواحد منها. فيما ذهب العقدان الآخران إلى ليوك أويل (Lukoil) الروسية وإيني (ENI) الإيطالية التي تعمل مع شركة ريبسول الأسبانية. وسرعان ما راح النقاد يتساءلون عما إذا كان في الأمر رسائل سياسية؟

وفي ربيع عام 2004، تواردت تقارير مفادها أن سينوبيك تعقد مباحثات مع إيران؛ لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في صفقة تمكن الشركات الصينية من الوصول إلى احتياطات النفط والغاز الطبيعي في إيران. وفي السودان سيطرت الصين والهند وماليزيا على إنتاج النفط، إذ دخلوا البلاد إثر العقوبات الأمريكية وانسحاب الشركات الأمريكية الشمالية والأوربية، مثل تاليسمان وأوم في (OMV) ولوندمل مع ظهور بوادر الحرب وتعاظم ضغوط مجموعات حقوق الإنسان.

تملك الشركة الصينية (سي إن بي سي) 40% من أسهم شركة غريتر نايل كونسورتيوم (كونسورتيوم النيل الأكبر) التي تتولى الإنتاج السوداني البالغ 330 ألف برميل في اليوم في عام 2003 والمقدر أن يتضاعف حجم هذا الإنتاج في عام 2005 مع قيام تلك الشركة الصينية بالإنتاج من المنطقة في عام 2004 ومن مشروعها المشترك مع شركة بتروناس الماليزية وشركة ONGC (أو إن جي سي) الهندية ومشروعات أساسية في العام المقبل. وكان من المتوقع أن تأتي أعمال تنقيب إضافية بمزيد من الاستكشافات في هاتين المنطقتين. كما تعزم الشركة الصينية استثمار 150 مليون دولار في توسيع المصفاة التي أقامتها في الخرطوم عام 1997 بمشاركة الحكومة السودانية ومد خط أنابيب يبلغ طوله 750 كلم⁽²³⁾. وكانت الشركة الصينية قد وظفت أموالاً للاستثمارات في السودان أكثر من أي بلد آخر.

ولقد غدت شركة بتروناس الماليزية لاعباً مهماً في أعمال التنقيب وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث تشمل مصالحتها أربعة وعشرين بلداً ومشروعات مد للأنايب. ومشروعات لعمليات الإنتاج الفرعية في بقاع أخرى، بما في ذلك محطة مهمة للغاز الطبيعي المسال في المملكة المتحدة. وتضطلع بتروناس، شأنها في ذلك شأن سي إن بي سي الصينية بدور مهم ومنتام في السودان، ويتمثل ذلك في حصتها البالغة 03% من الأسهم في كونسورتيوم النيل الأكبر.

وكما هو الحال مع شركة النفط الصينية لا يراود بتروناس مخاوف تردعها عن العمل في بورما، وهي بلد آخر تعرضت فيه شركات غربية للضغوط من المناضلين من أجل حقوق الإنسان للانسحاب منها. وقد كان لها هناك حصة كبيرة في تطوير الغاز الطبيعي في يتاغن. كما أنها تقوم، على سبيل المثال، بتطوير خبرات في العمل في المياه العميقة وتشارك في مشروعات عند الساحل في أنغولا وموريتانيا، كذلك لبتروناس حصة في حقل النفط سييري الشهير ومشروعات حقول الغاز الطبيعي في جنوب باراس بإيران. وفضلاً عن ذلك كان لبتروناس في أفريقيا حصة في شركة إنيرجي أفريقيا، وهي شركة جنوب أفريقية تسعى إلى استخدام جنسيتها بوصفها مفتاحاً إلى مشاركتها في مشروعات قائمة في القارة. وقد ارتفعت الاحتياطات العالمية في العام 2003 بنحو 25% إلى ما يكافئ 4.76 مليارات برميل من النفط أو نحو 20% من مجموع احتياطات الشركة بعد توسعها. وكان الإنتاج العالمي الذي تهيمن عليه العمليات في السودان وإيران قد بلغ ما يكافئ 240 ألف برميل في اليوم من النفط⁽²⁴⁾.

قال وزير النفط الهندي في أواخر العام 2003: إن بلاده تعتزم استثمار 750 مليون دولار أمريكي أخرى في السودان بمشاركتها في خط أنابيب جديد وتوسيع معامل التكرير عبر شركة (أو إن جي سي) التي تملكها الحكومة الهندية. وكانت الشركة قد أعلنت سابقاً أنها سوف تشتري حصة تبلغ نحو 25% من المنطقتين 5A و 5B في الخط الأمامي من جبهة الحرب، وذلك عندما انسحبت (أو إم في) القوية. وكانت في وقت سابق قد اشترت حصة شركة تاليسمان البالغة 25% في كونسورتيوم النيل الأكبر (ازداد الاهتمام الآسيوي بالسودان، مؤخراً، بقيام شركة ظافر بيتروليوم

الباكستانية بأعمال التنقيب في منطقة ضمن محافظة الخرطوم). وقد استثمرت الشركة الهندية ما يزيد عن 3 مليارات دولار في مشروعات عبر البحار، وكانت هذه الشركة 20%، وهي معها حصة تبلغ 1.7 مليار دولار في مشروع سخالين 1 في الشرق الأقصى الروسي. وقد وجدت الشركة الهندية مكاناً مناسباً في العمل في هذه البلدان، أو بالتوصل إلى اتفاقيات معها - ومنها إيران والعراق وسوريا وليبيا، فضلاً عن السودان وبورما - وإن الحكومات الغربية قد نصحت الشركات التي لها سلطان قانوني عليها بعدم دخولها. وتهدف الشركات إلى إنتاج 400 ألف برميل يومياً من عمليات عبر البحار بحلول عام 2010 ثم ثلاثة أضعاف في عام 2025 (25).

أما شركة إنيرجي أفريكا، فإنها أصغر من الشركات الأخرى على الإجمال، ولكنها مثيرة للاهتمام؛ لكونها شركة جنوب أفريقية، وأظهرت التزاماً بالعمل في القارة الأفريقية. كذلك أفادت شركة إنجين، التي تعود بجذورها إلى عهد التمييز العنصري، من جنسيتها - بعدما كانت هذه الجنسية في الماضي قمينة بأن تجعلها في مصاف الشركات المنبوذة - بأن مضت تسوّق نفسها بوصفها شركة أفريقية. وكان أن توسعت عملياتها من قاعدة إنتاج 5000 برميل في اليوم عام 1995 من أصول بحر الشمال في المملكة المتحدة إلى 22 ألف برميل في عام 2003 منها نحو 16 ألف برميل في اليوم أنتجتها في أفريقيا، وبشكل أساسي في الغابون وغينيا الاستوائية. ولهذه الشركة أصول في ثماني دول أفريقية خارج جنوب أفريقيا (26). ثم انتقلت إنيرجي أفريكا، فعلياً، لتصبح تحت سيطرة بتروناس التي كانت تملك 8.7% من الشركة مباشرة و80% من إنجين التي كانت بدورها تملك نصف إنيرجي أفريكا. وفي ربيع العام 2004 قامت تولو (Tullow) وهي شركة مقرها أيرلندا، ومسجلة بوصفها منتجاً مستقلاً في لندن، وذات مصالح قديمة العهد في أفريقيا بالاستحواذ على إنيرجي أفريكا.

ليس من بين عمليات ما وراء البحار التي تقوم بها هذه الشركات ما يُعدّ في الفئة الأولى من عمليات التنقيب والإنتاج العالمية، إلا أن الشركات تقترب باطراد من أن تصبح من اللاعبين الكبار. وقد صنفت بتروتشاينا في المرتبة العاشرة وفق المحك العملياتي في الدراسة المسحية التي سبقت الإشارة إليها. أما بتروناس فتحلت المرتبة

19 وسنوبيك في المرتبة 26. وإن العلاقة الوثيقة بين الشركتين الصينيتين وبتروناس والشركة الهندية والحكومات في البلدان التي تنتمي إليها لتبين نية واضحة على توسيع المصالح الوطنية، فضلاً عن التجارية بالوصول مباشرة إلى النفط والغاز الطبيعي، وبذلك يتم تقليص الاعتماد على السوق المفتوحة. ولطالما سعت هذه الشركات إلى نوافذ كانت الشركات الغربية قد انسحبت منها، أو تم تشجيعها على تفاديها أو لم تكن تعتقد أنها مجزية بما فيه الكفاية. ولكن المهارات التي يقومون بتطويرها باتت تتيح لهم المشاركة في مشروعات مرموقة مثل مشروع سخالين وجنوب بارس.

إن إستراتيجية هذه الشركات تناقض تلك الإستراتيجيات التي تعتمدها الشركات الحكومية التي تمتلكها الدول الأعضاء في منظمة أوبك التي لديها احتياطات محلية تكفي لإبعادها عن مشهد أعمال التنقيب والإنتاج الدولية. وحيث توسّعت هذه الأخيرة كانت تنزع إلى العمليات الإنتاجية الفرعية لضمان الأسواق بدلاً من المغامرة في العمليات الإنتاجية الرئيسة عبر البحار. فالإستراتيجية التي تأخذ بها أمثال شركة النفط الصينية والشركة الهندية تقوم على التفكير التجاري السليم وقوة الصلات السياسية والتعاطف.

